ALMARZOUQI MANAGEMENT CONSULTANCIES المرزوقي للاستشارات الادارية

الرأي الفني النهائي

وفقا للأتفاق الموقع بين الطرفين بتكليفنا لأبداء الرأي الفني في النزاع بينهما

تاريخ الأتفاق 2016/6/9

الأطراف:

الطرف الأول	الطرف الثاني
شركة ..... المكتب الرئيسي صندوق البريد ..... دبي، الإمارات العربية المتحدة هاتف: ..... فاكس:	شركة ..... دبي، الأمارات العربية المتحدة هاتف: ..... فاكس: .....

تاريخ اصدار الرأي الفني حسب الأتفاق
قبل 2016/7/15 في حال تقديم كافة المستندات قبل 2016/6/7

تاريخ اصدار الرأي النهائي 2016/8/7

الخبير المهندس المتفق عليه بين الطرفين:

محمد سليمان حسين محمد المرزوقي

أولا:المقدمة:

1. يعتبر هذا الرأي هو الرأي النهائي في النزاع بين الطرفين الذي تم تكليفنا به من قبل الطرفين بالأتفاق الموقع بينهما في 2016/6/9 (مستند مرفق صفحة 34 من مستندات الخبير). حيث ان الطرف الأول اقترح على الطرف الثاني احالة النزاع بينهما الينا لأبداء الرأي الفني فيه ليتسنى لهما اما عقد اتفاق تسوية او اللجوء الى القضاء لفض النزاع، وقد وافق الطرف الثاني على ذلك الأقتراح وقد تم تقديم عرض خدماتنا في هذا الجانب بتاريخ 2016/6/4 (مستند مرفق صفحة 34 من مستندات الخبير) وقد نال الأقتراح موافقة الطرفين ووقعا الأتفاق بتاريخ 2016/6/9 بحضورنا وتوقيعنا كما قام الطرفان بسداد 50% من حصتهما من اتعابنا المتفق عليها على ان يتم سداد الجزء المتبقي عند تقديم الرأي الفني النهائي.
2. ان الطرفين المتنازعين هما:

أ – الطرف الأول :

الاسم : .....

ويمثلها: السيد .....– المدير العام

العنوان: -

ص ب .....

دبي– دولة الأمارات العربية المتحدة

هاتف: .....

فاكس: .....

بريد الكتروني:

.....@.....

ب – الطرف الثاني:

الاسم / .....

ويمثلها قانونا : .....– مدير عام وشريك

العنوان :

دبي، الأمارات العربية المتحدة

هاتف: .....

فاكس: .....

بريد الكتروني :

.....@.....

3. تعيين المهندس: المهندس/ محمد سليمان حسين محمد المرزوقي – بصفته خبيرا مهندسا مفردا معينا من قبل الطرفين **بتاريخ 2016/6/9 وفق الأتفاق الموقع من الطرفين (مستند مرفق صفحة 34 من مستندات الخبير).**

4. **بيانات المهندس : العنوان:**

دبي– واحة السيليكون– بارك افينيو – سويت 2– مكتب 306 www.almc.ae

هاتف مكتب: 044356718 فاكس: 042894094 بريد اليكتروني: marzougi@yahoo.com

5. **اتفاق الطرفين :**

اتفق الطرفان بان يبدي الخبير المهندس محمد سليمان المرزوقي رأيه الفني في النزاع الحاصل بين الطرفين وذلك وفقا للتفصيل الوارد في الاتفاق الموقع بين الطرفين على النحو التالي:

1. The value of the dispute is around 1.5 M Dirhams,
2. The dispute is that that exaggerated the quantities of the delivery of diesel in a specific period of previous months (from January 2015 till 5th of March 2016) for specified project (Palazzo Versace at JADDAF area).
3. The main purpose of our services is to provide both parties a written technical opinion on the reasons for such high invoices from to the delivery of diesel as per their contract, delivery note , master meter print etc all related documents
4. The investigation results will be utilized by both parties in order to reach to amicable resolution of the potential dispute,
5. Our services will include investigation of diesel quantity, diesel quality, metering quality control, consumption control, engines consumption, previous payments history analysis,
6. Our report will provide an opinion of the confirmed or/and possible reasons for such exaggeration in the diesel quantities,
7. This report has been requested by as alleged *"that it has full confidence in quality and quantity of the product supplied and to prove calibration of meters has been conducted by a reliable firm, hence in goodwill it agreed to the meditation"*. **Both parties agreed that they could utilize such report for further legal proceedings if the dispute was not settled amicably. However, this report with its findings is neither final nor binding for both parties**. In case the dispute is not settled amicably after the report is concluded both parties have the right to raise the case to Dubai courts. Dubai court will independently assign and choose a third party expert / judges assistant to for the raised case.
8. Both parties will defend its opinion professionally in front of the expert.
9. Both parties should disclose the requested documents by the expert.
10. The report should be finalized before 15/7/2016 subject that all documents from both parties are to be submitted before end of 7/6/2016.

والترجمة باللغة العربية وفقا للتالي:

1. ان قيمة النزاع هي بحدود 000 مليون درهم.
2. ان النزاع هو ان الطرف الأول تزعم ان الطرف الثاني للطاقة بالغت في كميات الديزل الموردة في فترة محددة من شهر يناير 2015 وحتى 2016/3/5 لمشروع معين وهو بلازوو فيرساشي في منطقة 000.
3. ان الهدف الرئيسي من خدماتنا هو تقديم رأي فني مكتوب لأسباب ارتفاع الفواتير المقدمة من الطرف الثاني للطاقة الى الطرف الاول وفقا للمستندات المقدمة مثل العقد وسندات التوصيل وقياس العداد.. الخ من المستندات.

4. ان نتائج التحقيق في النزاع سيتم استخدامها من قبل الطرفين للوصول الى اتفاق تسوية.
5. ان خدماتنا تشمل التحقيق في كميات الديزل ونوعية الديزل والتحكم في اجهزة قياس تزويد الديزل والاستهلاك وستهلاك المولدات الكهربائية وتاريخ المدفوعات السابقة.
6. ان تقريرنا سيوفر رأيا في الأسباب الحقيقية/ او المحتملة لهذه المبالغة في استهلاك كميات الديزل.
7. ان هذا التقرير تم طلبه من شركة الطرف الأول حيث ان شركة الطرف الثاني للطاقة زعمت" ان لديها الثقة الكاملة بنوعية وكمية المنتج المورد ولأثبات انه تم ضبط معيار العدادات من قبل شركة موثوقة ولذلك فانها ومن باب حسن النية تقبل بالوساطة". **كلا الطرفين اتفقا على انه بامكانهما استخدام التقرير المعد من قبلنا لأية اجراءات قانونية في حال لم يتوصلا الى اتفاق تسوية. وبكل الاحوال فأن هذا التقرير لا يعتبر نهائيا وليس ملزما للطرفين.** في حال لم يتم تسوية النزاع بالتسوية بعد صدور التقرير فانه يحق للطرفين طرح النزاع امام محاكم دبي. ان محاكم دبي ستقوم بتعيين خبير من المحكمة لأبداء الرأي الفني في النزاع.
8. كلا الطرفين سيدافع عن وجهة نظره بطريقة مهنية امام الخبير.
9. كلا الطرفين سيقوم بالكشف عن كافة المستندات المطلوبة من قبل الخبير.
10. ان التقرير سيتم الأنتهاء منه قبل 2016/7/15 في حال تقديم المستندات من الطرفين قبل نهاية يوم 2016/6/7.

6- وجهات نظر الطرفين في النزاع:

وفقا لوجهة نظر الطرف الأول المبدأية أن الطرفين وقعا عقدا لتوريد الديزل وفق مواصفات معينة الى موقع محطة تبريد مؤقتة تابعة للطرف الأول في منطقة XXXX في دبي بالقرب من فندق 0000 في 2014 وقد تم الأستمرار في تنفيذ العقد حتى الأسبوع الأول من مارس

2016. وقد افاد الطرف الأول ان الخلاف نشب عندما فحص الطرف الأول سندات توريد الديزل وقارنها بالمدفوعات وبالمقارنة بين بين 2014 و2015 في الفترة من مايو الى اكتوبر فانه قد وجد زيادة في توريد الديزل بما يعادل 1,5 مليون درهم تقريبا وان الطرف الأول وبعد ان تمت دراسة كل هذه المقارنات وجد ايضا ان تكلفة وحدة الكهرباء المطلوبة لأنتاج الطن التبريدي زادت عن الحد المتفق عليه بين الطرف الأول والشركة التي تدير محطة التبريد المؤقت ..... بحث لا يزيد معدل استهلاك الوقود لأنتاج وحدة التبريد عن (0.0405 RTH/Ltr per an hour) الأمر الذي ادى بها ان تتوقف عن سداد مستحقات الطرف الثاني الجارية حتى يتم استجلاء الموقف. وقد طرح الطرف الأول عدة أسباب محتملة لهذه الزيادة ومنها التلاعب في العداد المركب على سيارات الديزل التي كانت تورده الى الموقع من حيث وحدة القياس بين الليتر والديزل اضافة الى عدم ضبط معيار العدادات من قبل شركة مشهود لها بالنزاهة. كما أثار الطرف الأول امكانية وجود خلل في مواصفات الديزل، كما أضيف بعد ذلك وأثناء بحث النزاع بين الطرفين امكانية وجود تلاعب في الديزل من قبل سائق الشاحنة التابع للطرف الثاني. وعليه طلبت من الخبير بحث هذه النقاط أملا في الوصول الى حقيقة الخلل وفي حال ثبوت الخلل يتم مراجعة الحسابات وخصم اية مبالغ اضافية تم سدادها الى الطرف الثاني ان وجد او التوقف عن دفع اية مبالغ اضافية.

واما بالنسبة لوجهة نظر الطرف الثاني المبدأية فانها تركزت على أساس ان كافة التوريدات كانت وفقا للعقد وتم تحرير سندات التوريد في الموقع عند الأنتهاء من توريد الديزل في كل مرة ويتم اعتماد هذه السندات بداية من الموظف الموجود في الموقع والذي يتبع الشركة التي تدير محطة التبريد المؤقتة بناء على تعاقدها مع الطرف الأول. كما ان كميات الديزل الموردة انما كان يتم تحديدها من نفس الموظف وان كافة الكميات كانت تقيد عند التوريد في دفاتر ذلك الموظف كما ان هذه السندات يتم تقديمها اولا بأول لموظفي الطرف الأول في المقر الرئيسي. كما ان الطرف الثاني كان يزود الموظف بعينة من الوقود المورد اولا بأول وكان على الطرف الأول ان يحلل تلك العينات ان شاء للوقوف على مواصفات الديزل المورد. كما ان الطرف الثاني اشار الى انه من غير المقبول ان يتم التوقف عن السداد بعد مرور هذه الفترة الطويلة دون مبرر وانما على شكوك لا تستند الى

دليل. كما ان الطرف الثاني افاد بأنه متعاقد مع شركة مسجلة رسميا في دبي ومعتمدة لدى الدوائر الحكومية المختصة لضبط العدادات مما ينفي عنه اي سوء نية. كما ان الطرف الثاني رد على الطرف الأول بخصوص السائق بانكار وجود اي تلاعب من قبل السائق وقد خلت المستندات من اية اثباتات في هذا الشأن وعليه فقد طلب الطرف الثاني بخلو ذمته من اية مخالفات تعاقدية واثبات أحقيته في المطالبة بالمبالغ المترصدة في ذمة الطرف الاول المتعلقة بذلك العقد موضوع النزاع.

7- نقاط النزاع وفقا للمستندات ومحاضر الأجتماع واتفاقية التكليف للخبير:

	مستندات الطرف الأول	مستندات الطرف الثاني	مستندات الخبير
النزاع بخصوص آلية التعاقد بعد انتهاء فترة العقد الأولى المتفق عليها من 2014 حتى نهاية 2015.			30 و 13
ادارة استلام الديزل واعتماد الكميات الموردة ودور الطرف الأول والشركة المشغلة للمحطة المؤقتة والمعينة من الطرف الأول.			14 و 11
التحقق من مواصفات الديزل الموردة وان كان هناك اتفاق على محتوى الطاقة في وحدة قياس الديزل.			29 و 15
آلية ضبط العدادات المركبة على شاحنات توريد الديزل وطريقة التركيب على الشاحنات.			32 و 28
وحدة قياس كمية الديزل الموردة بالليتر ام بالديزل وان وجد هل كان خطأ ام عمدا ولكل الكمية المتنازع عليها ام لبعضها.			
من المعني بضبط كمية الديزل الموردة الطرف الأول ام الثاني ام الشركة التي تدير المحطة المؤقتة.			
ان كان تم تزويد الديزل لخزانات أخرى في غير المحطة المؤقتة تابعة للطرف الأول من عدمه			32

ان كان هناك خلل في المولدات الكهربائية في المحطة المؤقتة أدت الى زيادة اسهلاك الوقود وان كانت درجة الحرارة في تلك الفترة ادت الى ارتفاع استهلاك هذه المولدات للديزل من عدمه.			29
ان كانت الشركة التي تدير المحطة المؤقتة معنية بالمحافظة على الكفاءة المتفق عليها مع الطرف الأول من عدمه واثر ذلك على العلاقة بين الطرف الأول والثاني.			23 (الفقرة 5)
ان كان هناك مسئولية على الطرف الأول لمراجعة وتقييم كفاءة المحطة مع الطرف الثاني والشركة التي تدير المحطة المؤقتة من عدمه واثر ذلك في تقليل الخسائر.			24 و 14
هل يجب على الشركة التي تدير المحطة المؤقتة اعلام الطرف الأول عن اي خلل واثر ذلك على النزاع بين الطرف الأول والثاني.			24 البند 7
تعريف كلمة Contractor في الأتفاقية بين الطرفين المتنازعين واثر ذلك في فهم النزاع.			18
ان كان الطرف الثاني اوفى بالتزاماته التعاقدية من عدمه وان كانت مستنداته المالية مطابقة للواقع ووفق الأجراءات المتفق عليها بين الطرفين من عدمه.			19
ان كان الطرف الأول قد اخل بالتزاماته المالية من عدمه واحقيته في اجراء المقاصة من عدمه.			
عدم رجوع الطرف الأول على الشركة التي تدير المحطة المؤقتة بسبب تجاوز المعيار المتفق عليه والمرتبط باستهلاك اضافي للوقود.			
اختلاف كميات الديزل المسجلة لدى الشركة التي تدير المحطة المؤقتة عن الكميات المقيدة في سجلات الطرف الثاني والمدفوعة من قبل الطرف الأول.			15

8-الجدول الزمني :

اتفق الطرفان على الجدول الزمني المبدأي التالي (مستند 37 من مستندات الخبير):

تقديم المستندات من الطرفين.	2016/6/9
الأنتقال الى منطقة XXXX موقع محطة التبريد المؤقتة موضوع النزاع ومعاينة سيارات نقل الديزل.	2016/6/14
الأنتقال الى المختبر المكلف من الطرف الثاني بضبط عدادات توريد الديزل المثبة على الشاحنات الخاصة بالطرف الثاني.	2016/6/15
تقديم مستندات اضافية من الطرفين.	2016/6/19
اجتماع في مكتب الخبير.	2016/6/23
تقديم التقرير المبدأي.	2016/7/10
تقديم الملاحظات من الطرفين.	2016/7/12
تقديم التقرير النهائي.	2016/7/14

15. **12- صلاحية التمديد الزمني:** نظرا لتقديم الأطراف مستندات أضافية بعد تاريخ 2016/6/7 فأنه تم تأجيل اعداد التقرير النهائي لمدة شهر اضافية بناء على قرار الخبير.

9- الأجراءات التي اتبعت من قبل الخبير:

قام الخبير بعقد الأجتماعات وعدة انتقالات على النحو التالي:

التاريخ	الوصف	رقم الصفحة	مصدر المستند
2016/6/4	اجتماع مع مديري الطرفين لفهم طبيعة النزاع.	34	الخبير
2016/6/14	الأنتقال لموقع المحطة المؤقتة في XXXX والأجتماع مع الطرفين وموظف الشركة التي تدير المحطة.	30	الخبير
2016/6/15	الأنتقال الى مختبر ضبط العدادات في دبي.	28	الخبير

2016/6/23	اجتماع في المكتب الرئيسي للطرف الأول بحضور الطرفين.	13	الخبير
2016/7/4	الأجتماع في مقر الشركة التي تدير المحطة المؤقتة في دبي (جبل علي).	11	الخبير

10- العقود بين الطرفين والعقد بين الطرف الأول والشركة التي تدير المحطة المؤقتة

من المفيد دراسة العقود بين الطرفين والعقد بين الطرف الأول والشركة التي تدير المحطة المؤقتة وذلك للوصول الى فهم الألتزامات المترتبة على كل طرف وعلاقة العقدين بين بعضهما البعض وآلية تجديد العقد بين الطرفين ووانهاء العقد الأصلي وطريقة التعامل بين الطرفين بعد انتهاء العقد وذلك ليتسن للقاريء فهم ما سنتوصل اليه من نتائج بعد عمل التحليل اللازم.

أ- العقد بين الطرفين (مستند 18-20 من مستندات الخبير)

وملاحظاتنا على هذا العقد هي على النحو التالي:

1. ان تاريخ التوقيع على العقد هو 2014/5/10 (مستند 20 من مستندات الخبير). الا انه لا يوجد مدة انتهاء للعقد.
2. ان الهدف من العقد ان يزود الطرف الثاني وقود الديزل الى الشركة التي أجرت المولدات الكهربائية التي تشغل وحدات التبريد المؤقتة الى المباني الخاضعة تحت ادارة الطرف الثاني من ناحية تزويد الماء المبرد لها بشكل مؤقت الى حين ان يستكمل الطرف الأول بناء محطته الدائمة التي تقع بجانب المحطة المؤقتة.
3. لقد عرف الطرف الثاني بأنه مورد Supplier (مستند 18 من مستندات الخبير) كما حدد نطاق عمله على النحو التالي: (*يشمل نطاق الأعمال توريد الديزل الى المقاول حسب الكميات والمواصفات المطلوبة*) (مستند 20 من مستندات الخبير).
4. لم تجد الخبرة خلافا على التسعير بين الطرفين وعليه لن يتم التطرق الى هذا الموضوع.

5. وقد ورد في العقد ايضا:

The Contractor is neither entitled to order a minimum diesel quantity per month nor Undertakes a specified period for the diesel supply.

كما ورد في العقد ايضا وبعد الفقرة اعلاه مباشرة:

Time for Completion: The contract works will continue until the Contractor's notice for completion of the contract works.

وحيث ان الخبرة قد استفسرت من الطرفين عن ال Contractor ومن المقصود به فلم يتم الرد بالرغم من اتاحة الفرصة الكافية لهما للرد (مستند 31 من مستندات الخبير). وعليه فان الخبرة ترى ان هناك احتمالين: الأول ان ذلك وقع خطأ ويمكن ان يكون المقصود به هو الطرف الثاني. واما الأحتمال الثاني فهو ان يكون المقصود هو شركة ..... وهي الشركة التي أجرت المعدات للمحطة المؤقتة على الطرف الأول وتقوم بتشغيلها. وبغياب التفسير من الطرفين فأن الخبرة ترجح الأحتمال الثاني. لأن العقد في بنده الأول والذي أوردناه أعلاه أشار بوضوح ان يقوم الطرف الأول بتزويد المقاول بالكميات والمواصفات المتفق عليها. وحيث انه من المعلوم ان الطرف الأول قد كلف شركة ..... وهي الشركة التي أجرت المعدات للمحطة المؤقتة على الطرف الأول بتشغيلها والتحقق من ادائها وفق المعايير التي المتفق عليها والتي سيرد الحديث عنها في التفصيل الخاص بالعقد بين الطرف الأول و شركة ..... . ويأتي ترجيحنا لذلك أيضا حيث ان البداية كانت في اتفاق الطرف الأول مع شركة ..... من الناحية الفنية ومن ثم يأتي التعاقد مع الطرف الثاني لأن الديزل متوفر بشكل عام في السوق الا ان الشركات التي تورد مثل هذه المعدات معدودة. كما ان ترجيحنا في محله بالرغم من وجود البند الثالث الذي أشرنا اليه اعلاه من حيث ان اعمال العقد تستمر حتى يقوم المقاول بارسال أشعار بانتهاء اعمال العقد والذي قد يفهم منه انتهاء تأجير المعدات. ولا نستطيع قبول فهم كلمة المقاول على انه الطرف الأول لأن الطرف الأول هو المالك ولا يقوم بأي اعمال سوى تسديد الدفعات المالية المستحقة. كما ان ترجيحنا في محله بالرغم من وجود فقرة في العقد تشير الى ان المقاول غير مخول لطلب أقل كمية ديزل في الشهر وغير مخول

ايضا بتحديد فترة محددة لتوريد الديزل وهذه الصلاحية هي أصلا محددة في العقد بين الطرف الأول والثاني من حيث الفترة الزمنية للعقد والكميات محددة حسب الطلب. وقد يفهم من هذه العبارة ايضا ان الطرف الأول (ان كان مقصودا بالمقاول وهو ما لا يستساغ من سياق الكلمة) غير ملتزم باستيراد كمية محددة في الشهر او لفترة محددة ايضا.

6. أشار العقد في الفقرة الرابعة الى ان المرجعية لدى الطرفين في الموافقات هي الجهات الحكومية المحلية ذات الصلة بما فيها التحقق من الجودة المتفق عليها (مستند 19 من مستندات الخبير) وفي الفقرة السادسة تم الأستناد الى المواصفة الدولية IS08217:2005 . وفي نفس الفقرة اتفق الطرفان على انه في حال عدم مناسبة الديزل المورد لتشغيل المعدات فأنه يتم استرجاعها على نفقة الطرف الأول. كما تم الأتفاق بين الطرفين على ان شاحنات الطرف الثاني وبعد ان تفرغ شحناتها الى المعدات في المحطة المؤقتة يتم أخذ عينة في قارورة مغلقة ويتم تسليمها لممثل الطرف الأول. ولم يتم تعريف من هو الممثل ان كان موظفا لدى الطرف الأول ام موظفا لدى شركة ..... . وحيث انه من واقع الأنتقال وبحث المستندات واقرار الطرف الأول تبين عدم وجود موظف دائم من الطرف الأول في الموقع وانما كان يتم تسليم هذه القوارير الى ممثل الشركة ..... والخبرة ترى ان هذه القوارير قد تم تسليمها بالفعل الى موظف شركة ..... بعد كل تزويد للديزل ولم تجد الخبرة في اي من مستندات الطرف الاول ما يفيد من مراسلات من الطرف الأول الى الثاني يطالبه فيها بتسليم هذه القوارير مما يتعين معه الجزم بأنه تم تسليم هذه القوارير بالفعل من الطرف الثاني الى موظف شركة ..... وحيث ان المقصود من هذه القوارير تمكين الطرف الأول من فحص جودة الديزل المورد الى الموقع. وحيث ان مدير الطرف الأول قد اقر امام الخبرة بأن الديزل المورد من الطرف الثاني هو من أجود الانواع المتاحة في السوق وعليه فأن الخبرة لا ترى جدوى من البحث في جودة الديزل المورد كما ترى ان الطرف الثاني اوفى بالتزامه في هذا الجانب ولا داعي لمزيد من البحث

في هذا الجانب جيث انه كان المقصود من توفير هذه القوارير هو فحص العينات اولا بأول لأتخاذ اللازم في حينها من حيث رفض الكمية الموردة واستجلاب كمية اخرى حسب الجودة المتفق عليها. كما لم يبرز الطرف الأول اي مستندات تفيد بأنه قدم عينة من هذه القوارير الى اي مختبر لفحصها وفقا لشروط العقد بين الطرفين.

7. اما بخصوص الدفعات المستحقة للطرف الثاني فقد اشار العقد في البند السابع ان الطرف الثاني يسلم فواتيره كل 15 يوما الى الطرف الأول ويتم السداد خلال 45 يوما. وقد حدد البند السابع (ب) التالي:

b)Payments shall be made in full, without set-off, counterclaim, deduction and/or discount, free of bank charges. Any delay in undisputed payments shall entitle either party to interest at the rate of 7 percent per annum for the due amount only beyond the 70 days. Annual basis or any part thereof both parties take into account a courtesy period of ten (10) working days.

حيث اشار البند الى انه لايجوز للطرف الأول بعمل اي خصومات او مقاصات لأي دفعات مستحقة. أي ان الأصل ان يتم الدفع عند تقديم الفاتورة وما يفيد توريد الكمية المتفق عليها وفقا للمواصفات المتفق عليها. وفي تلك الحالة يتوجب على الطرف الأول السداد خلال 45 من استلام الفاتورة الصحيحة. وفي حال وجود خطأ في الفاتورة فأنه يتم ارجاع الفاتورة للتصحيح الى حين تسليم الفاتورة الصحيحة وحينها تبدأ فترة 45 يوما للسداد. وانه في حال تأخير الطرف الأول في السداج فأن الطرف الثاني يتسحق 7% فائدة سنوية على المبالغ المتأخرة وبعد مرور سبعين يوما من تاريخ الفاتورة الصحيحة.

ب- العقد بين الطرف الأول و ..... (مستند 21-27 من مستندات الخبير).

وملاحظاتنا على هذا العقد هي على النحو التالي:

1. ان تاريخ ابرام العقد هو 2015/5/18 (مستند 26 من مستندات الخبير)

2. لم يقدم الطرف الأول نسخة اخرى من العقد بين الطرفين لعام 2014 والخبرة ترى انه من المتوقع وجود تعاقد سابق وهو متوقع حيث انه باتفاق الطرفين الأول والثاني (المتنازعين) فأنه تم توريد الديزل الى المحطة الموقتة في مايو 2014 ولا يوجد مقصد آخر للأنتفاع بالديزل المورد موضوع النزاع الا الى هذه المحطة الموقتة موضوع العلاقة بين الطرف الأول وشركة ..... وعليه فان الخبرة تفترض وجود تعاقد لعام 2014 بين الطرف الأول وشركة ..... ولا يوجد في اسي من مستندات الطرفين ما يعارض هذا الأفتراض. كما تفترض الخبرة وجود نفس الشرط الوارة في هذا العقد ايضا للعقد في عام 2014. ولقد أشار الطرف الأول الى وجود تعاقد سابق بين الطرفين ولكن بصورة اخرى. (مستند 15 من مستندات الخبير).
3. لقد حدد العقد موقع تزويد الخدمات المتفق عليها من شركة ..... وهو بالقرب من شروع ..... في منطقة XXXX (معروف) (مستند 21 من مستندات الخبير).
4. ان نطاق عمل شركة ..... هو تزويد الطرف الأول بمعدات تبريد مؤقتة وتشمل الأشراف والتركيب والفحص والأختبار والتشغيل والصيانة لهذه المعدات مع الضمان وفقا لأعلى المعايير وحسب ما هو متفق عليه بين الطرفين في هذا العقد. كما ان البند الأول من البند الثالث في هذا العقد يشير الى ان يتم تركيب هذه المعدات خلال سبعة أيام من تاريخ صدور التعليمات من الطرف الأول. وان أقل فترة أيجار لهذه المعدات هي 5 شهور. واما البند الثالث من البند الثالث في هذا العقد فيشير الى ان تحافظ شركة ..... على كفاءة هذه المعدات من حيث انتاج القدرة التبريدية المطلوبة بحث لا يتجاوز استهلاك الوقود لأنتاج الوحدة التبريدية المطلوبة بحث لا يزيد معدل استهلاك الوقود لأنتاج وحدة التبريد عن (0.0405 RTH/Ltr per an hour) وفي حال الزيادة بسبب ارتفاع استهلاك الوقود يتوجب على شركة ..... ان تدفع غرامة مالية تعويضية للطرف

الأول تعادل القيمة الأضافية التي دفعها الطرف الأول لمزود الديزل لتلك الكمية الأضافية (مستند 22 من مستندات الخبير).

5. كما ورد في البند السابع من هذا العقد ان شركة ..... ستوفر عاملا مشغلا يوميا وبشكل متواصل. كما يتوجب على شركة ..... عمل سياج حول المعدات الموقتة وفقا لتعليمات الطرف الأول. (مستند 23 من مستندات الخبير).
6. كما أشار العقد الى ان شركة ..... تقدم تقريرا شهريا عن سير العمل في المحطة المؤقتة حسب النموذج المرفق (لم يقدم للخبرة) وان يتم مراجعة هذه التقارير بصفة شهرية وتحديد الأجراءات التي يجب ان يتم تنفيذها (مستند 24 من مستندات الخبير). والخبرة تشير في هذا الصدد انه لم يتم تقديم اي نسخة من هذه التقارير اليها وهي بالنسبة لموضوع النزاع هامة حيث انه مما تداولته الخبرة اثناء اجتماعها مع ممثلي شركة ..... (مستند 12 من مستندات الخبير) ان كانت شركة ..... قد ابلغت الطرف الأول عن اي زيادة في كميات الديزل الموردة في الموقع وان كانت كفاءة هذه المعدات زادت عن المعدل المتفق عيه بين الطرف الأول وشركة ..... وقد امهلت الخبرة شركة ..... لتزويدها بتلك المعلومات الا انه لم يصل لها اي شيء بهذا الخصوص بالرغم من متابعة الطرف الاول في ذلك.
7. أشار البند العاشر في هذا العقد ان الطرف الأول يسدد لشركة ..... مستحقات بعد تقديم الفواتير وبسداد الطرف الأول لهذه الفواتير يكون الطرف الأول قد اقر برضاه عن اداء شركة ..... لاعمالها. وحيث ان الخبرة لم تستلم اي مستندات من الطرف الأول يفيد بمراسلاته مع شركة ..... موضحا عدم رضاه عن اداء المعدات مما يعني تلقائيا عدم وجود نزاع في هذا الشأن بين الطرف الأول وشركة ..... (مستند 25 من مستندات الخبير).
8. يشير البند الأخير ان هذا العقد من تاريخ طلب الشراء في 2015/2/12 ولمدة 8 شهور، وحيث ان هذه العقد تم تأريخه في 2015/5/18 الامر

الذي يعني ان العمل بهذا العقد قد بدأ فعليا قبل تاريخ التوقيع عليه مما يؤكد فهمنا من ان التعاقد بين الطرف الأول وشركة ..... قد بدأ في 2014 وتم تجديده وفقا لطلبات شراء. وقد ورد ذلك في بعض المراسلات بين الطرفين (مستند 1676.4 من مستندات الطرف الأول).

9. لم يرد في هذا العقد مسئولية ادارة توريد الديزل منذ استلامه من المورد وحتى استخدامه لتشغيل المولدات الكهربائية والتي تنتج الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المبردات من أجل اعطاء القدرة التبريدية اللازمة لتبريد المياه وذلك لضخها الى المباني المنشأة في المنطقة للحصول على الهواء البارد اللازم لتكييفها. وقد أشار المسئول في شركة ..... في الأجتماع ان هذه الخدمة لو طلبها الطرف الأول لأمكن تزويده ولكن بتكلفة أضافية لما يتطلبه من تنفيذ كثير من الأجراءات الدقيقة للتحقق من الحصول على الكمية الصحيحة من الديزل ووفقا للمواصفات المطلوبة (مستند 11 من مستندات الخبير).

10. ونخلص من تحليل العقدين الى ضرورة دراستهما معا لكي يتسن للقاريء فهم طبيعة النزاع بين الطرفين الأول والثاني موضوع هذه الخبرة.

11- خلاصة آراء الطرفين في نقاط النزاع المتفق عليها بينهما وفقا لمحاضر الأجتماعات الموقعة منهما:

أ. النزاع بخصوص آلية التعاقد بعد انتهاء فترة العقد الأولى المتفق عليها من 2014 حتى نهاية 2015

رأي الطرف الأول والثاني: اتفق الطرفان على ان العقد بدأ في 2014 وحتى نهاية 2015 وان التعاقد في 2016 انما كان مبنيا على أساس ان يقوم الطرف الأول بطلب أسعار من عدة شركات وفي حال رغبته في التعاقد مع الطرف الثاني فأن الطرف الأول يقوم بارسال طلب شراء وفقا للشروط المتفق عليها بين الطرفين وخاصة السعر ومن ثم يقوم الطرف الثاني بتزويد الديزل للطرف الأول. وبدراسة خطاب الغاء العقد بين الطرفين الصادر بتاريخ 2016/1/25 (مستند

1674 من مستندات الطرف الأول) والذي يلغي العقد من تاريخ 2016/1/26 فأن الخبرة ترى ان العقد كان ساري المفعول مستنديا حتى2016/1/26 الا انه قد يكون قد توقف العمل به فعليا بنهاية 2015 وفقا لأتفاق الطرفين وقد اكد الطرف الأول في محضر الأجتماع على أن بدء العقد كان في 10-4-2014 وانتهى بالغاء العقد في 2016/1/26 (مستند 13 من مستندات الخبير). الا ان الطرفين اختلفا في ان كانت مدة طلب الشراء لشهر ام شهرين. ولكن يمكن التحقق من ذلك من خلال الأطلاع على توصية لجنة تقييم المناقصات لدى الطرف الأول في توصيتها بتحديد الفترة لشهرين ولكننا لا نستطيع الجزم بذلك بسبب عدم تقديم مستندات كافية (مستند 1676.3 من مستندات الطرف الأول). وحيث ان الطرفين لم يقدما مستندات في هذه الخصوص فأن الخبرة لا تستطيع ان تبت في هذا الشأن وهو على غير أهمية لموضوع النزاع لأنه خارج الفترة الزمنية المرتبطة بموضوع النزاع وهي من مايو 2015 وحتى اكتوبر 2015. الا ان موضوع الخلاف بخصوص الشهر او الشهرين من حيث من الذي كان يحدد الكمية المطلوب توريدها حيث ان الطرف الثاني اكد انه لم يستلم اي تحديد للكميات المطلوب توريدها الى الموقع في الوقت الذي يرى الطرف الأول انه كان يحدد الكميات لشهر او شهرين. واما بالنسبة لتحديد السعر فهو خارج موضوع النزاع. والخبرة في هذا البند ترى انه لا يوجد في العقد اي بند يحدد الكميات التي يجب توريدها من قبل الطرف الثاني.

ب. ادارة استلام الديزل واعتماد الكميات الموردة ودور الطرف الأول والشركة المشغلة للمحطة المؤقتة والمعينة من الطرف الأول ..... (تم استثناء بحث تحديد الكميات بعد الغاء العقد من نقاط النزاع بناء على اتفاق الطرفين في محضر الأجتماع (مستند 13 من مستندات الخبرة).

1. **رأي الطرف الأول:** يرى الطرف الأول ان شركة ..... كانت تقوم بطلب كميات الديزل مباشرة الى الطرف الثاني بشكل يومي (مستند 14 من مستندات الخبير).

2. رأي الطرف الثاني: يرى الطرف الثاني ان الطرف الأول كان يحدد الكميات اليومية ويرسلها الى الطرف الثاني. كما أشار الحاضر عن شركة ..... الى هذا المحتوى حيث كان يقوم بتحديد الكميات ويرسلها الى الطرف الأول والذي يقوم بدوره في الأرسال الى الطرف الثاني (مستند 11 من مستندات الخبير).

3. اتفاق الطرفين (مستند 14 من مستندات الخبير)

a. The site operator informs the supplier of diesel requirement depending on daily requirement, to maintain a safe level of diesel in the tanks (sometimes the requirement is communicated with Emicool and the request for diesel comes from us) الموظف المشغل المودود في الموقع يقوم باعلام الطرف الأول بكميات الديزل المطلوبة بناء على الأحتياجات اليومية من اجل الحفاظ على مستوى آمن من الديزل في الخزانات(ويقوم احيانا باعلام المسئول لدى الطرف الأول ومن ثم يقوم الطرف الأول باعلام الطرف الثاني بذلك)
b. Once the diesel is on site it is usually received by the operator, however it is not signed for by the operator himself عندما يصل الديزل الى الموقع فانه بالعادة يتم استلامها من قبل الموظف المشغل ولكن لايقوم بالتوقيع على مستند الأستلام
c. The operator logs every diesel delivery in the ..... logs (with date and time) و the same which is shared with us يقوم الموظف المشغل بكتابة كميات الديزل في كشف خاص به بشكل يومي وهو تابع لشركته المشغلة للموقع حسب التاريخ والوقت ويتم تزويد نسخة منه الى الطرف الأول
d. Random visits during diesel delivery would be done by us to check the supply of diesel and recording يقوم ممثلو الطرف الأول بعمل زيارات عشوائية الى الموقع للتحقق من كميات الديزل الموردة والمسجلة في الدفاتر
e. We would meet with the supplier on weekly or bi-weekly basis for signing of delivery notes in comparison to log sheet kept by

يقوم الطرف الأول بالأجتماع مع الطرف الثاني بشكل اسبوعي ..... او كل اسبوعين للتوقيع على سندات تسليم واستلام الديزل المعدة من الطرف الثاني وبالمقارنة مع كشوفات الشركة المشغلة للمحطة المؤقتة

f. After delivery of diesel, BE will submit the master meter print (the yellow copy of the master point) plus the delivery note. EM then will verify the quantity in the ....log book and then EM will sign the delivery note. بعد توريد الديزل يقوم الطرف الثاني بتقديم السند من العداد وهي الورقة الصفراء بالأضافة الى سند التوريد ويقوم الطرف الأول بعد ذلك بالتحقق بالمقارنة مع الكشف المعد من الشركة المشغلة وبعد ذلك يقوم الطرف الأول بالتوقيع على سند التوريد
g. The delivery notes are signed by EM on biweekly or monthly basis while BE stated that on weekly basis. يقوم الطرف الأول بالتوقيع على سندات التوريد بشكل اسبوعي او كل اسبوعين ولكن الطرف الثاني أفاد بأنه يتم التوقيع كل اسبوع
h. The (the yellow copy of the master point) is generated by the meter while the delivery note is manually filled on site. BE stated that the delivery note is filled on site by the driver. ان الورقة الصفراء تصدر من العداد الرئيسي على الشاحنة بشكل تلقائي بينما يتم تعبئة سند التوريد يدويا في الموقع من سائق الشاحنة.

والخبرة ترى بعد التحليل ودراسة هذه الآلية ومن خلال اتفاق الطرفين المذكور أعلاه ان التعامل اليومي الفعلي من حيث تحديد الكميات واستلامها وقبولها كان بين الموظف المشغل والذي يتبع لشركة ..... وبين الطرف الثاني مباشرة وقد يصادف أحيانا تدخل الطرف الاول بطريقة عشوائية. وان آلية التوثيق في قبول الطرف الأول من الناحية المستندية للكميات الموردة من الديزل الى موقع المشروع موضوع

النزاع وهو ما أشار اليه الطرفان في هذا الأتفاق اعلاه تعتبر آلية معتبرة في النزاعات ويمكن الأرتكاز عليها في تحديد الحقوق والألتزامات وان الطعن فيها يمكن ان يكون من خلال مستندات أقوى او بالتزوير. وان هذه الآلية كانت مستمرة لفترة العقد بكاملها تقريبا. كما ان الخبرة ترى ان شركة ..... كان يمكن ان تقوم بأدارة أفضل لاستلام الديزل وتوثيق الكميات لو ان الطرف الأول وافق على ان يعهد بذلك اليها مقابل مبلغ اضافي حيث ان هذه الأدارة ليست متضمنة في العقد بين الطرف الأول وشركة ..... . كما ان الخبرة ترى ان الموظف التابع لشركة ..... انما يعتبر بمثابة الشخص الذي يمثل الطرف الأول في علاقته مع الطرف الثاني وان اقرار هذا الموظف سواء وقع على مستندات التوريد المقدمة من الطرف الثاني في الموقع ام لم يوقع فان هذا الأقار يعتبر كافيا للخبرة وكأنه صادر من الطرف الاول وذلك لعدم قيام الطرف الثاني في توفير الموظف المعني بشكل دائم في الموقع، وحيث ان هذا الأمر بدأ مع بداية العقد واستمر حتى انهاء التعاقد من الطرف الأول مما يعني اقرارا ضمنيا بأن موظف شركة ..... الموجود في الموقع يعتبر ضمنيا شخصا يمثل الطرف الأول على كافة تصرفات الطرف الثاني في توريده لكميات الديزل. كما ان الذي كان يقوم بمراقبة توريد الديزل والعدادات والشاحنات هو الموظف التابع لشركة ..... وحيث انه ثبت ان موظف الطرف الأول كان يتواجد احيانا في الموقع ويرى ان العلاقة مستمرة بين هذا الموظف والطرف الثاني مستمرة ولم تجد الخبرة اي اعتراضات مستندية في هذا الشأن من قبل الطرف الأول، الأمر الذي ترى معه الخبرة ان تصرفات موظف ..... فيما يخص مراقبة توريد الديزل واستلامه مكملة لدور الطرف الأول سواء بوجود توقيع ام بعدمه بسبب عدم وجود اعتراضات مكتوبة. وستبني الخبرة رأيها في نقاط النزاع الأخرى على هذا الأساس.

ت. التحقق من مواصفات الديزل الموردة وان كان هناك اتفاق على محتوى الطاقة في وحدة قياس الديزل

1. **رأي الطرف الأول:** يرى الطرف الأول ان المتفق عليه ان يكون الديزل وفق العقد وقد اشرنا الى المواصفة المطلوبة عند الحديث الخاص بالعقد ورأي الطرف الأول في مواصفات الديزل المورد ولا حاجة الى التكرار. وبالرغم من طلب الخبرة المتكرر ان كان هناك اتفاق على كمية الطاقة في الديزل BTU (مستند 32 من مستندات الخبير) الا ان الطرف الأول لم يقدم مستندا في هذا الشأن. واما بخصوص القوارير لعينات الديزل التي كانت تقدم من الطرف الثاني بشكل يومي فقد تم شرح وجهات النظر في ذلك أعلاه ولا حاجة للتكرار ايضا.

والخبرة ترى ان الخلاف بشأن المواصفات المتعلقة بالديزل انما تم أثارته أمام الخبرة حاليا ولم يتم النزاع بشأنها سابقا وذلك من باب تمسك الطرف الأول باحتمالية وجود خلل في مواصفات الديزل والتي من المحتل ان تكون سببا في زيادة استهلاك الديزل عن المعدل الطبيعي. وعليه فأن الخبرة ترى عدم جدوى طرح النزاع في ما يخص المواصفات وترى ان الديزل المورد كان مطابقا للمواصفات المتفق عليها وانه قد اتيحت الفرصة الكافية أثناء التوريد للطرف الأول ان يقوم بتحليل العينات ويتحقق من المواصفات. كما ان الخبرة لم تجد في المستندات المقدمة للمراسلات السابقة بين الطرفين اي نزاع جاد في هذا الخصوص.

ث. آلية ضبط العدادات المركبة على شاحنات توريد الديزل وطريقة التركيب على الشاحنات

1. **رأي الطرف الأول:** يرى الطرف الأول ان لديه شكوكا في طريقة تركيب العداد الذي تم ضبطه ومعياره من قبل المختبر الذي تعاقد معه الطرف الثاني وان كان قد تم تركيبه على نفس الشاحنة التي

وردت الديزل الى الموقع موضوع النزاع (مستند 32 من مستندات الخبير البند 23).

2. **رأي الطرف الثاني:** يرى الطرف الثاني انه يمكن التحقق من خلال التحقق من الرقم التسلسلي ورقم الختم الرصاصي على العداد. وان هذا الختم الرصاصي لا يمكن العبث به ويمكن فكه في المختبر فقط لتغييره بعد اصلاح العداد ان لزم الأمر او اعادة ضبطه. (مستند 32 من مستندات الخبير البند 23).

3. وترى الخبرة انه وبعد ان تم الأجتماع في المختبر وفق المحضر رقم 2 (مستند 28 من مستندات الخبير) فقد تم بحث هذا الموضوع بشكل دقيق ومستفيض وبحضور الطرفين في المختبر وفي معاينة الموقع والشاحنة في محضر الأنتقال الأول (مستند 30 من مستندات الخبير)، كما وجدت الخبرة ومن خلال دراسة كافة اذونات التوريد المقدمة من الطرف الأول والثاني وجود رقم الشاحنة ووصف الشاحنة من حيث تبعيتها للطرف الثاني اضافة الى توقيع موظف الطرف الأول وان كان هناك توقعات معدودة اموظف شركة ..... وفق ما اقر به ممثل شركة ..... في محضر الأجتماع رقم 4 (مستند من مستندات الخبير) على اعتبار ذلك كان خطأ. كما ظهر في هذه الأذونات توقيع سائق الشاحنة واوقات الدخول والخروج والكمية التي تم توريدها من خلال القراءتين الأبتدائية والنهائية. كما يظهر في كافة هذه الأذونات العبارة التالية:

(انا اقر ان الطرف الثاني قد أوفى بكافة التزاماته بخصوص هذه الطلبية وبالخصوص ان هذه الطلبية تم استلامها بحالة جيدة وانها حسب الكمية والمواصفات الصحيحة). كما تأكدت اللجنة ان افادة الطرف الثاني (مستند 74 من مستندات الطرف الثاني) صحيحة من حيث أفاد (***بعد كل التوريدات في خلال شهر يذهب السائق حاملا معه كافة اذونات التسليم ونسخ الوصولات المطبوعة من العداد الى***

مهندس الموقع- التابع للطرف الأول- للموافقة عليها والذي يقوم المهندس بدوره بفحص القائمة الصادرة من الكمبيوتر ودفتر القيد اليومي الموقعي ومن ثم يقوم بالتوقيع على سندات التوريد البضاء)

After all deliveries completed in a month time. our driver go back with the rest of the DO & Master Meter copies and meet the site engineer for approval from which the site Engineer check the computer generated list and site log book hence acknowledge the DO with his signature as per the record

كما تم التحقق من ان كافة العدادات على الشاحنات قد تم ضبطها من مختبرين معتمدين رسميا من السلطات المحلية وبما يتوافق مع الفترة التي تم تزويد الطرف الأول بالديزل وذلك وفق المدة الزمنية المتاحة. كما ان ال Master Receipt والتي يتم طباعتها تلقائيا من العداد فيما يخص ببداية القراءة ونهاية القراءة يتم توقيعها من قبل الموظف التابع لشركة ..... وسائق الشاحنة مع كتابة الكمية الموردة بخط اليد وهي عملية حسابية للفرق بين القراءتين في هذا الكرت الأمر الذي ينفي الجهالة او احتمالية الغش او التلاعب في العدادات كما ان عملية تغيير العداد من شاحنة الى شاحنة اخرى امرا ليس بالسهولة ولم يثبت الطرف الأول شكوكه في هذا الجانب بأية بينات وانما بأثارة نوع من الشبهات التي لا ترتكز على أسسس علمية او واقعية او امرا حدث بالفعل وذلك بالمقارنة بما اتخذه الطرف الثاني من أجراءات كما ذكرناه في هذا البند. وعليه فأن الخبرة لا تؤيد شكوك الطرف الأول في نقطة النزاع هذه. وبالرغم من ذلك فقد كان ينبغي على الطرف الأول ان يراقب عن كثب وبحرص بالغ من خلال موظف متفرغ لهذا الأمر ليقوم بقياس الكمية الموردة الى الموقع ومن خلال عداد خاص بالطرف الأول يمكن تركيبه على الخزان ويكون حاصلا على شهادة ضبط المعيار من احد المختبرات الموثقة والمتفق عليه بين الطرفين ليكون أساس القياس وذلك تجنبا للشكوك التي قد تحوم حول طريقة حساب الديزل وما يمكن ان يحصل أحيانا ان يقوم سائق الشاحنة بفتح منفذ جانبي في العداد لأعادة تفريغ جزء من

الديزل الى الخزان مرة أخى في الوقت الذي تمت قراءته كديزل مورد. وخلاصة الأمر ان الخبرة لا تؤيد شكوك الطرف الأول في نقطة النزاع هذه ولم يثبت للخبرة وجود تلاعب من السائق عوضا عن انه يصعب بعد مرور هذه الفترة الزمنية ان يتم اكتشاف مثل هذه التصرفات ان وجدت دون وجود مستندات.

ج. وحدة قياس كمية الديزل الموردة بالليتر ام بالديزل وان وجد هل كان خطأ ام عمدا ولكل الكمية المتنازع عليها ام لبعضها

1. **رأي الطرف الأول:** يرى الطرف الأول ان لديه شكوكا في طريقة توريد الديزل للموقع من حيث ان الطرف الثاني كان يورد كمية الديزل بالليتر بينما تصدر سندات التسليم بالجالون وعلى أساس ذلك يتم اصدار الفاتورة بالجالون.
2. **رأي الطرف الثاني:** يرى الطرف الثاني ان كافة الكميات الموردة كانت بالديزل للفترة المتنازع عليها (مايو 2015–اكتوبر 2015) وان التوريد بوحدة القياس بالليتر انما تمت بعد الفترة المتنازع عليها بسبب التعديلات الحكومية بشأن وحدة قياس الوقود والتي صدرت لأعتماد الليتر بدل الجالون كما ان ما حصل انما كان خطأ طباعيا في احد سندات التسليم (مستند 227 من مستندات الطرف الأول).
3. **ترى الخبرة** انه بالنسبة لنقطة النزاع هذه انما مردها في ان الكرت الناتج عن العداد المركب على الشاحنة انما يحسب الكمية المردة ويقوم بطباعة بدء قراءة العداد ونهايته بشكل تلقائي وان السائق هو الذي يقوم بالأشارة الى خانة الليتر او الجالون ومن ثم يقوم السائق بعملية حسابية بطرح القراء الأولية من القراءة النهائية عند اتمام التوريد لينتج المحصلة النهائية. وقد يحدث حصول خطأ بشري في الأشارة الى الليتر بدل الجالون او العكس لأنها عملية يدوية. والخبرة ترى بداية ان حصول هذا الخطأ وان تكرر في بعض القوائم الصادرة من الكمبيوتر والتي تقدم من الطرف الثاني بشكل شهري او كل اسبوعين فان ذلك

يتم مراجعته والتدقيق عليه ويتم التصحيح ولا يؤثر ذلك على الأرقام بسبب وجود تناسق عام في الكميات الموردة. والمعروف ان الجالون يساوي 4 ليترات تقريبا اي انه من يظهر جليا ان كان الطرف الثاني قد عبأ الخزانات في الموقع بالليتر وقام بحسابها بالجالون لأن الموظف التابع لشركة ..... انما يقوم بمتابعة مقياس الخزان والذي يظهر جليا الأنبوب البلاستيكي المثبت على الخزان، حيث ان الفرق اربعة اضعاف فانه يظهر جليا للموظف هذا الخطأ ان وجد ويتم معالجته على الفور. كما ان الخبرة وجدت ان هذه الفواتير المقدمة من الطرف الثاني يتم تدقيقها بشكل تفصيلي من قبل الطرف الأول بالأضافة الى الأستشاري xxxx (مستند 573 من مستندات الطرف الأول على سبيل المثال). كما ان اذونات التسليم البيضاء كان يتم توقيعها من ممثل الطرف الأول بشكل مستمر وتظهر فيها الكيات ووحدة القياس. كما ان أذونات التسليم البيضاء والصفراء تؤيد بعضها بعضا حيث ان البيضاء يتم توقيع ممثل الطرف عليها وتظهر فيها البيانات المطلوبة (مستند 348 و 349 من مستندات الطرف الأول على سبيل المثال). وحيث ان الخبرة تبينت من صحة التعديلات التقنية للعدادات للقراءة من الجالون الى الليتر والتي تم انجازها من المختبر وبحضور الطرفين، فان الخبرة توصلت الى عدم صحة هذه الشكوك المتعلقة بنقطة النزاع هذه. والخبرة في الوقت ذاته ترغب ان تشير الى ضرورة تغيير العدادات لتكون عدادات اليكترونية رقمية وتقوم بملء البيانات كاملة دون الحاجة الى تدخل بشري قابل للخطأ وهو ما ظهر للخبرة ان الطرف الثاني قد بدأ في ذلك.

ح. **من المعني بضبط كمية الديزل الموردة الطرف الأول ام الثاني ام الشركة التي تدير المحطة المؤقتة ان كان تم تزويد الديزل لخزانات أخرى في غير المحطة المؤقتة تابعة للطرف الأول من عدمه.**

1. **رأي الطرف الأول:** لم يقدم الطرف الأول رأيا واضحا وصريحا في هذا الشأن بالرغم من استفسار الخبرة عن ذلك وان الطرف الأول لم يكن يدرك امكانية ان تقوم شركة ..... بذلك وفقا لما ورد في محضر الأجتماع الثالث وانه يؤكد انه ان تم ذلك فقد كان للمحطة الرئيسية ولكن خارج الفترة الزمنية المتنازع عليها (مايو 2015–اكتوبر 2015).
2. **رأي الطرف الثاني:** يرى الطرف الثاني انه غير معني بضبط التوريد وانما يعنيه ان يقوم بتوريد الديزل وفقا لتعليمات الطرف الأول او من يمثله وانه كان يقوم بأجراءات التسليم وفقا لما تم تداوله في بداية التعاقد وانه كان يحصل على توقيعات الطرف الأول على كافة المستندات المقدمة اليه.
3. **رأي الخبرة:** ترى الخبرة ان الطرف الأول كان يكلف الطرف الثاني من خلال الموظف التابع لشركة ..... في الموقع بتوريد الكميات المطلوبة بشكل دوري متى ما كانت هناك حاجة للديزل. وكان يقوم الطرف الثاني يتوريد الكميات وفق اللآلية التي تم شرحها باستفاضة في مقدمة هذا التقرير ولا حاجة لتكراره. والخبرة تأكدت انه كان يتم تزويد المحطة الجديدة للطرف الأول بالديزل ولكن كان ذلك في نهاية 2015 وبداية 2016 وفقا لمحضر المعاينة الأخير (مستند 1 من مستندات الخبير). ولا خلاف بين الطرفين على ان الطرف الثاني قد زود الديزل للخزان المؤقت للمحطة الجديدة لأغراض توليد الكهرباء لأجراء الأختبارات التحضيرية لتشغيل المحطة الكبيرة. وعليه فان الخبرة تستبعد ان تكون الكمية الأضافية في الفترة المتنازع عليها كانت تذهب الى المحطة الجديدة للطرف الأول.

خ. ان كان هناك خلل في المولدات الكهربائية في المحطة المؤقتة أدت الى زيادة اسهلاك الوقود وان كانت درجة الحرارة في تلك الفترة ادت الى ارتفاع استهلاك هذه المولدات للديزل من عدمه.

1. **رأي الطرف الأول:** لايرى الطرف الأول ان وجود خلل في المولدات الكهربائية كا سببا الزيادة في الأستهلاك، حيث لم يثبت وجود خلل اصلا في تلك المولدات.
2. **رأي الطرف الثاني:** يرى الطرف الثاني ان هناك شكوكا في اصابة المولدات بخلل ادى الى استهلاكها كمية اضافية من الوقود لأنتاج نفس الكية من الكهرباء.

رأي الخبرة: ترى الخبرة انه لم يتم تقديم مستندات تدعم هذه الشكوك. كما انه من الناحية الفنية فأن هذه المولدات تملك مجسات اليكتورنية واجهزة تحكم كافية لتشير عن وجود خلل من هذا النوع ان وجد ولم يتم تقديم اي مستندات تثبت عطل هذه المولدات كما لم يتم تقديم مستندات تثبت تبديل تلك المولدات بأخرى حيث كان يتم تزويد الديزل الى المحطة بشكل دوري من خلال كشوفات التوريد وسجلات موظف ال ..... وعليه فأن الخبرة تستبعد هذه الشكوك لعدم تقديم مستندات مؤيدة لهذه الشكوك.

د. ان كانت الشركة التي تدير المحطة المؤقتة معنية بالمحافظة على الكفاءة المتفق عليها مع الطرف الأول من عدمه واثر ذلك على العلاقة بين الطرف الأول والثاني

1. **رأي الطرف الأول:** بالرغم من اثارة الخبرة لهذا الموضوع الا ان الخبرة لم تجد تصديا جادا من الطرف الأول له بالرغم من ان الطرف الاول تواصل مع شركة ..... في هذا الشأن.
2. **رأي الطرف الثاني:** يرى الطرف الثاني انه غير معني بموضوع الكفاءة للمحطة المؤقتة لأن ذلك يعتبر خارجا عن نطاق عمله.
3. **رأي الخبرة:** ترى الخبرة انه بالنسبة للطرف الثاني فانه غير معني بهذا الموضوع لأن نطاق عمله هو توريد الديزل بمواصفات معينة وكميات متفق عليها الى موقع معين وفق تعليمات متفق عليها. اما بالنسبة للطرف الأول فأن الخبرة ترى ان أساس النزاع يكمن في تحصيل الكفاءة المتفق عليها بين الطرف الأول وشركة ..... وهي معدل كفاءة تمت الأشارة اليها في

صدر هذا التقرير وتعتبر نقطة النزاع الرئيسية والتي على اثرها اكتشف الطرف الأول انه لم يتم الحصول على الكفاءة المتفق عليها مما أدى به الوصول الى احتمالية ان تكون كمية الديزل التي وردت الى الموقع اكثر من المطلوب. ولقد وجدت الخبرة في تحليلها للعقد بين الطرف الأول وشركة ..... ان الأخيرة معنية بعمل تقرير شهري يتم مراجعته شهريا مع الطرف الأول لمراجعة الكفاءة للمحطة. ولم يتم تقديم اي عينة من هذه التقارير الشهرية للخبرة للأطلاع عليها. وعليه فأن الخبرة تفترض وجود مثل هذه التقارير وانه لم يكن هناك اي اشارة لوجود تعدي على نسبة الكفاءة المتفق عليها. حيث انه لو كان هناك تعدي ولم يتم اتخاذ اجراء بشأنه من قبل شركة ..... فأنه يتحتم على الطرف الأول الرجوع على شركة ..... في ارتفاع التكلفة والتعويض بنفس قدر الزيادة في السعر المدفوع للديزل وفقا للعقد. وبالرغم من أثارة الخبرة لهذا الموضوع مع شركة ..... في محضر الأجتماع الرابع فأن ..... رفضت القبول بالكميات الأضافية التي زعمها الطرف الأول حيث اشارت الى أن الكميات المقيدة في دفاتر شركة ..... مخالفة لتلك التي هي مقيدة في دفاتر الطرف الأول. كما ان شركة ..... افادت بأنه حتى لو كانت سجلات الطرف الأول صحيحة فأن الطرف الأول لا يستطيع ان يطالب بالغرامة وفق العقد بسبب عدم التزام الطرف الأول بالمحافظة على حرارة المياه المبردة العائدة للنظام وفق المتفق عليه. وبغض النظر عن هذا الأمر الا انه ينبغي التأكيد من قبل الخبرة ان نقطة النزاع الرئيسية والخاصة بتجاوز نسبة الكفاءة المطلوبة عن تلك التي اتفق الطرف الأول مع شركة ..... لم يشر اليها الطرف الأول ان كان قد اثارها مع شركة ..... من عدمه ولم يقدم مستندات في هذا الشأن. كما ان الخبرة وفي محضر الأجتماع الرابع قد سألت شركة ..... ان كانت قد اعلمت الطرف الأول بوجود اي مؤشرات في زيادة استهلاك الوقود من عدمه الا ان الخبرة لم تحصل على اي اجابة حتى تاريخ اعداد هذا التقرير بالرغم من ان هذا الأعلام واجب على شركة ..... وفقا للعقد بينهما. وعليه فأن

الخبرة ترى ان شركة ..... معنية بالمحافظة على كفاءة المحطة المؤقتة وعدم تجاوزها للنسبة المتفق عليها وان الطرف الأول لم يقدم مستندات تفيد انه ناقش هذا الموضوع مع الشركة وان الطرف الثاني غير معني بهذا الأمر وان رجوع الطرف الأول الى الطرف الثاني مباشرة غير صحيح من الناحية التعاقدية. وان عدم مراجعة كفاءة المحطة بشكل شهري بين الطرف الأول وشركة ..... ادى الى تفاقم الخسائر وان كلا الطرف الأول وشركة ..... لم يظهرا للخبرة اي مستندات تثبت متباعتهما الشهرية لكفاءة المحطة المؤقتة من أجل اتخاذ اي تدابير للتقليل من الخسائر ان وجود.

ذ. تعريف كلمة Contractor في الأتفاقية بين الطرفين المتنازعين واثر ذلك في فهم النزاع:

ترى الخبرة ووفقا لما تم شرحه اعلاه عند تحليل العقود ان المقصود ترجيحا هو ان المقاول يقصد به ..... . وعليه فأن الطرف الثاني يتحتم عليه ان يورد كميات الديزل الى المحطة المؤقتة وفقا لتعليمات المقاول ويتحتم على المقاول ان يتابع التوريد وفق الكميات التي تؤدي الى الحفاظ على نسبة الكفاءة المتفق عليها بين الطرف الأول وشركة ..... . وانه كان يتحتم على موظف شركة ..... تنبيه الطرف الأول الى وجود اي خلل ان وجد في الكميات الموردة للموقع. وبالأضافة الى ذلك كان يتحتم على الطرف الأول اضافة ادارة استلام الديزل الى الموقع الى نطاق شركة ..... وفق اتعاب اضافية لما في ذلك من جهد أضافي معروف في هذا النوع من الصناعة.

ر. اختلاف كميات الديزل المسجلة لدى الشركة التي تدير المحطة المؤقتة عن الكميات المقيدة في سجلات الطرف الثاني والمدفوعة من قبل الطرف الأول

1. **رأي الطرف الأول:** قدم الطرف الاول تحليلات مالية للكميات الموردة من الديزل للفترة التعاقدية بكاملها ونوردها لأهميتها في هذا التقرير، وقد تم

تجزئة التقرير الى ثلاثة فقرات والأصل انها مرتبطة كلها بالشهر على أساس وضعها بشكل افقي، وقد وضعت بشكل رأسي في التقرير لعدم وجود امكانية لذلك.

2015	Generator 1	Generator 2	Generator 3	L/hr	gallons/hr (simulation based on fact sheets) Assumption based	Consumption based on raised PO (gallons/hr)
Jan-15	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	18.88
Feb-15	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	20.73
Mar-15	1/2 Load		1/4 Load	148	32.56	37.64
Apr-15	Full Load	1/4 Load	3/4 Load	377	82.93	81.83
May-15	Full Load	1/2 Load	3/4 Load	425	93.49	123.48
Jun-15	Full Load	1/2 Load	Full Load	465	102.29	180.18
Jul-15	Full Load	3/4 Load	Full Load	514	113.06	223.22
Aug-15	Full Load	Full Load	Full Load	565	124.28	247.98
Sep-15	Full Load	Full Load	Full Load	565	124.28	223.38
Oct-15	Full Load	1/2 Load	1/2 Load	389	85.57	201.61
Nov-15	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	127.42
Dec-15	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	72.31
Jan-16	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	48.80
Feb-16	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	60.94
Mar-16	1/2 Load		1/4 Load	148	32.56	56.18
Apr-16						82.30

2015	Provider	RTH Sold monthly	RTH (hourly)	Liters/Hour	Liters monthly	RTH/Liter per hour	..... operation parameters
Jan-15	.....	208,355.57	280.05	85.85	63,872.71	0.31	0.3775 to 0.405
Feb-15	.....	364,004.11	541.67	94.26	63,340.81	0.17	0.3775 to 0.405
Mar-15	.....	367,967.38	494.58	171.12	127,313.53	0.35	0.3775 to 0.405
Apr-15	.....	669,481.60	929.84	372.00	267,838.03	0.40	0.3775 to 0.405
May-15	.....	1,026,057.92	1,379.11	561.35	417,641.11	0.41	0.3775 to 0.405

Jun-15	…….	1,302,043.77	1,808.39	819.11	589,756.46	0.45	0.3775 to 0.405
Jul-15	…….	1,356,977.91	1,823.90	1,014.77	754,989.01	0.56	0.3775 to 0.405
Aug-15	…….	1,620,080.39	2,177.53	1,127.36	838,755.45	0.52	0.3775 to 0.405
Sep-15	…….	1,513,405.67	2,101.95	1,015.50	731,158.36	0.48	0.3775 to 0.405
Oct-15	…….	1,466,245.09	1,970.76	916.55	681,915.00	0.47	0.3775 to 0.405
Nov-15	…….	1,172,376.68	1,628.30	579.26	417,068.01	0.36	0.3775 to 0.405
Dec-15	…….	767,869.91	1,032.08	328.74	244,580.18	0.32	0.3775 to 0.405
Jan-16	…….	531,393.00	714.24	221.85	165,056.16	0.31	0.3775 to 0.405
Feb-16	…….	472,872.63	679.41	277.04	192,819.38	0.41	0.3775 to 0.405
Mar-16	Dubai Fuel	640,158.29	860.43	255.40	190,017.52	0.30	0.3775 to 0.405
Apr-16	Dubai Fuel	764,175.55	1,061.35	374.14	269,383.70	0.35	0.3775 to 0.405

	Loss Calculation						
2015	RH/hours	RTH/liter per hour based on 0.405 efficiency	Liter/hour	Liter monthly	Loss		Price of Fuel (monthly rate)
Jan-15							
Feb-15							
Mar-15							
Apr-15							
May-15	1,379.1101	558.54	(2.81)	(2,087.66)	(4,293.70)		9.35
Jun-15	1,808.3941	732.40	(86.71)	(62,428.73)	(129,770.91)		9.45
Jul-15	1,823.8950	738.68	(276.09)	(205,412.96)	(426,992.90)		9.45
Aug-15	2,177.5274		(245.46)	(182,622.89)			8.45

		881.90			(339,447.75)		
Sep-15	2,101.9523	851.29	(164.21)	(118,229.06)	(213,254.94)		8.20
Oct-15	1,970.7595	798.16	(118.39)	(88,085.74)	(158,884.11)		8.20
Nov-15					(1,272,644.32)		
Dec-15							
Jan-16							
Feb-16							
Mar-16							
Apr-16							

وتبين المساحات الصفراء (ذو الأرقام بالخط الأحمر) الأشهر التي تم زيادة ارتفاع التكلفة لأنتاج الوحدة التبريدية المتفق عليها بين الطرف الاول و شركة ..... . وكما أشرنا في تحليلنا ان هذه التكاليف التفصيلية لا تعني الطرف الثاني ولكن الطرف الأول استعان بها لأثبات وجود مبالغة في توريد كميات الديزل. ولا يجادل الطرف الثاني في هذه الكميات الموردة لأنها وردت وفقا للثابت من المستندات وبأقرار الطرف الأول.

وقد اورد الطرف الأول قراءات شركة ..... وهي على النحو التالي:

2015	Generator 1	Generator 2	Generator 3	L/hr	gallons/hr (simulation based on fact sheets) Assumption based	Consumption based on raised PO (gallons/hr)	Provider
Jun-15	Full Load	1/2 Load	Full Load	465	102.29	180.18	.....
Jul-15	Full Load	3/4 Load	Full Load	514	113.06	223.22	.....
Aug-15	Full Load	Full Load	Full Load	565	124.28	247.98	.....
Sep-15	Full Load	Full Load	Full Load	565	124.28	223.38	.....
Oct-15	Full Load	1/2 Load	1/2 Load	389	85.57	201.61	.....
Nov-15	1/4 Load		1/4 Load	100	22.00	127.42	.....

2015		RTH Sold monthly	RTH (hourly)	Liters/Hour	Liters monthly	RTH/Liter per hour
Jun-			1,850.57	819.11	589,756.46	

15		1,332,410.00				0.44
Jul-15		1,615,400.00	2,171.24	1,014.77	754,989.01	0.47
Aug-15		1,889,925.00	2,540.22	1,127.36	838,755.45	0.44
Sep-15		1,577,045.00	2,190.34	1,015.50	731,158.36	0.46
Oct-15		1,589,295.00	2,136.15	916.55	681,915.00	0.43
Nov-15		1,004,693.00	1,395.41	579.26	417,068.01	0.42

2. **رأي الطرف الثاني:** يرى الطرف الثاني انه غير معني بموضوع الكفاءة للمحطة المؤقتة لأن ذلك يعتبر خارجا عن نطاق عمله.

وقد قامت الخبرة بتحليل بعض الجداول التي تم نسخها من دفاتر ..... والتي قيد فيها موظفها حركة استلام الديزل اليومية لشور مايو ويونيو ويوليو 2015 وجاءت حسب التالي بالجالون (من مستندات الطرف الأول)

التاريخ	الكمية بالجالون	الصفحة	التاريخ	الكمية بالجالون	الصفحة	التاريخ	الكمية بالجالون	الصفحة
31/05/2015	1600	1827	30/06/2015	1500	1828	31/07/2015	2500	1888
30/05/2015	3000	1828	29/06/2015	2600	1829	30/07/2015	4100	1889
29/05/2015	1300	1829	28/06/2015	3000	1830	29/07/2015	3481	1890
28/05/2015	1260	1830	27/06/2015	1610	1831	28/07/2015	3282	1891
27/05/2015	2676	1831	26/06/2015	2600	1832	27/07/2015	4000	1892
26/05/2015	1600	1832	25/06/2015	2500	1833	26/07/2015	3800	1893
25/05/2015	2237	1833	24/06/2015	2200	1834	25/07/2015	4220	1894
24/05/2015	3000	1834	23/06/2015	1600	1835	24/07/2015	3200	1895
23/05/2015	2500	1835	22/06/2015	3500	1836	23/07/2015	5600	1896
22/05/2015	1300	1836	21/06/2015	1600	1837	22/07/2015	2600	1897
21/05/2015	2500	1837	20/06/2015	2500	1838	21/07/2015	3100	1898
20/05/2015	2541	1838	19/06/2015	3100	1839	20/07/2015	4100	1899
19/05/2015	2500	1839	18/06/2015	2500	1840	19/07/2015	4600	1900
18/05/2015	1600	1840	17/06/2015	1600	1841	18/07/2015	3200	1901
17/05/2015	2900	1841	16/06/2015	3000		17/07/2015	3200	1902
16/05/2015	1599	1842	15/06/2015	2500	1842	16/07/2015	4200	1903
15/05/2015	1593	1843	14/06/2015	3000	1843	15/07/2015	3500	1904
14/05/2015	2300	1844	13/06/2015	1600	1844	14/07/2015	4400	1905
13/05/2015	2591	1845	12/06/2015	2600	1845	13/07/2015	1600	1906
12/05/2015	1600	1846	11/06/2015	2523	1846	12/07/2015	1000	1907
11/05/2015	1600	1847	10/06/2015	1600	1847	11/07/2015	3400	1908
10/05/2015	3200	1848	09/06/2015	2763	1848	10/07/2015	2500	1909
09/05/2015	1600	1849	08/06/2015	1600	1849	09/07/2015	3250	1910

08/05/2015	1600	1850	07/06/2015	3000	1850	08/07/2015	3200	1911
07/05/2015	3000	1851	06/06/2015	3000	1851	07/07/2015	3500	1912
06/05/2015	1600	1852	05/06/2015	2300	1852	06/07/2015	2500	1913
05/05/2015	2500	1853	04/06/2015	3400	1853	05/07/2015	2196	1914
04/05/2015	1600	1854	03/06/2015	2700	1854	04/07/2015	2500	1915
03/05/2015	2200	1855	02/06/2015	3000	1855	03/07/2015	3200	1916
02/05/2015	1600	1856	01/06/2015	2900	1856	02/07/2015	2500	1917
01/05/2015	1600	1857				01/07/2015	2600	1918
الأجمالي	64297			73896			101029	
الأجمالي بالليتر	292300			335938			461560	
الأجمالي بالليتر حسب الطرف الأول	417,641.11			589,756.46			754,989.01	
نسبة الأختلاف بالزيادة	30%			43%			39%	

وبدراسة هذه الجداول فأن النتيجة التي توصلنا اليها تفيد بتأكيد ما أفادت به شركة ..... من ان الكميات التي قيدتها الشركة اقل من الكميات التي قيدها الطرف الثاني ودفع قيمتها الطرف الأول. ولا شك ان هذا الأختلاف جوهري خاصة ان نسبة الفرق زادت عن 30%. وبالبحث عن هذا الفرق تبين لنا انه بدراسة هذه الدفاتر فأن القيد اليومي لمنسوب الديزل في الخزانات يدعو الى الأستغراب. حيث **وعلى سبيل المثال** (مستند 1826 من مستندات الطرف الأول) والخاص بتقرير يوم 2015/5/2 فأن التعبئة الأولى جاءت في الساعة 8:30 صباحا بكمية 1600 جالون حيث كان في الخزان في الساعة 8 صباحا 2615 جالون ولو تمت اضافة 1600 جالون الى 2615 فأن الخزان يكون يحوي على 4215 جالون وهذا على افتراض عدم نقصان الكمية بسبب استمرارية تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة. ولكن الملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 4550 جالون في الساعة التاسعة صباحا اي بزيادة 335 جالون بعد نصف ساعة من بدء التعبئة علما بأن التعبئة تأخذ وقتا ايضا. والسؤال من أين جاءت هذه الزيادة؟

وبمثال آخر مستند (1818 من مستندات الطرف الأول) والخاص بتقرير يوم 2015/5/10 فأن التعبئة الأولى جاءت في الساعة 10:55 صباحا بكمية 1600 جالون حيث كان في الخزان في الساعة 10 صباحا 1280

جالون ولو تمت اضافة 1600 جالون الى 1280 فأن الخزان يكون يحوي على 2880 جالون وهذا على افتراض عدم نقصان الكمية بسبب استمرارية تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة. ولكن الملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 3100 جالون في الساعة 11 صباحا اي بزيادة 220 جالون بعد 5 دقائق من بدء التعبئة. والسؤال من أين جاءت هذه الزيادة؟ وفي هذا الوقت السريع اي بعد 5 دقائق يرتفع المؤشر بهذه الزيادة؟ كما انه في نفس اليوم جاءت شحنة اضافية أخرى 1600 جالون في الساعة 1 ظهرا حيث ان الكمية المقيدة في الخزان في الساعة 12 ظهرا كانت 2995 جالون ولو تمت اضافة 1600 جالون الى 2995 فأن الخزان يكون يحوي على 4595 جالون وهذا على افتراض عدم نقصان الكمية بسبب استمرارية تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة. ولكن الملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 4650 جالون في الساعة 1 ظهرا اي بزيادة 55 جالون عند بدء التعبئة. والسؤال من أين جاءت هذه الزيادة؟

وبمثال آخر مستند (1832 من مستندات الطرف الأول) والخاص بتقرير يوم 2015/6/26 فأن التعبئة الأولى جاءت في الساعة 7:55 صباحا بكمية 1500 جالون حيث كان في الخزان في الساعة 7 صباحا من 2530 جالون ولو تمت اضافة 1500 جالون الى 2530 فأن الخزان يكون يحوي على 4030 جالون وهذا على افتراض عدم نقصان الكمية بسبب استمرارية تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة. ولكن الملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 4200 جالون في الساعة 8 صباحا اي بزيادة 170 جالون بعد 5 دقائق من بدء التعبئة. والسؤال من أين جاءت هذه الزيادة؟ وفي هذا الوقت السريع اي بعد 5 دقائق يرتفع المؤشر بهذه الزيادة؟ كما انه في نفس اليوم جاءت شحنة اضافية أخرى 1100 جالون في الساعة 12.40 ظهرا حيث ان الكمية المقيدة في الخزان في الساعة 12 ظهرا كانت 3570 جالون ولو تمت اضافة 1100 جالون الى 3570 فأن الخزان يكون يحوي على 4670 جالون وهذا على افتراض عدم نقصان الكمية بسبب استمرارية

تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة. ولكن الملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 4700 جالون في الساعة 1 ظهرا اي بزيادة 30 جالون عند بدء التعبئة. والسؤال من أين جاءت هذه الزيادة؟

وبمثال آخر مستند (1909 من مستندات الطرف الأول) والخاص بتقرير يوم 2015/7/10 فأن التعبئة الأولى جاءت في الساعة 7:50 صباحا بكمية 1600 جالون حيث كان في الخزان في الساعة 7 صباحا من 850 جالون ولو تمت اضافة 1600 جالون الى 850 فأن الخزان يكون يحوي على 2450 جالون وهذا على افتراض عدم نقصان الكمية بسبب استمرارية تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة. ولكن الملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 2750 جالون في الساعة 8 صباحا اي بزيادة 300 جالون بعد دقائق من بدء التعبئة. والسؤال من أين جاءت هذه الزيادة؟ وفي هذا الوقت السريع اي بعد 10 دقائق يرتفع المؤشر بهذه الزيادة؟

والوضع الطبيعي هو ما ظهر في الشحنة الأخرى في نفس اليوم حيث جاءت شحنة اضافية أخرى 900 جالون في الساعة 1.50 ظهرا حيث ان الكمية المقيدة في الخزان في الساعة 1 ظهرا كانت 3515 جالون ولو تمت اضافة 900 جالون الى 3515 فأن الخزان يكون يحوي على 4415 جالون وبسبب استمرارية تشغيل المولدات الكهربائية الثلاثة فيكون هناك نقص مستمر. والملاحظ ان الكمية المقيدة في الخزان كانت 4300 جالون في الساعة 2 ظهرا اي بانخفاض 115 جالون عند بدء التعبئة. ولا شك ان هذا التسجيل ما يزال في غير محله اذ انه لا يمكن ان يبدأ الشحن في الساعة 1.50 ظهرا وخلال 10 دقائق يكون ما تم ضخه وما تم استهلاكه يزيد عن 115 جالون. حيث اننا توصلنا الى ان النقص كان 115 جالون بسبب الأستهلاك ولكن في نفس الوقت تم ضخ كمية من الديزل في هذه الفترة مما يتعين الفهم بأن الأستهلاك في 10 جقائق كان اكثر من 115 وقد يصل الى 200 جالون. الأمر الذي يلقي بظلال الشك على صحة التقارير اليومية لشركة ..... .

رأي الخبرة: وعليه فان الخبرة ترى ان نقطة النزاع هذه هي الجوهرية والتي كان من المفترض ان يبذل الطرف الأول جهده الكبير في فهم هذه التقارير ومعرفة الخلل. وحيث ان هذه التقارير وفقا لتقديرنا لا تدخل ضمن نطاق البحث بين الطرف الأول والطرف الثاني وانما بين الطرف الأول وشركة ..... ومتى تم حل هذا الأشكال يمكن التوصل لاحقا الى معرفة أسباب ارتفاع استهلاك الديزل وتأثير ذلك على الكفاءة المطلوبة. وقد لاحظت الخبرة عدم بذل الطرف الأول جهده من حيث تقديم المستندات اليها لأثبات الخلاف بين الطرف الأول وشركة ..... في كميات الوقود التي كان يتم طلبها من قبل الشركة مباشرة بالتواصل مع الطرف الثاني. كما ان الخبرة لم تجد جوابا على كيفية استهلاك كمية الوقود في وقت زمني قصير جدا كما اوضحنا اعلاه. وما تم تقديمه من أمثلة ينطبق على كثير من التقارير التي قدمت من شركة ..... .

ز. ان كان الطرف الثاني اوفى بالتزاماته التعاقدية من عدمه وان كانت مستنداته المالية مطابقة للواقع ووفق الأجراءات المتفق عليها بين الطرفين من عدمه وان كان الطرف الأول قد اخل بالتزاماته المالية من عدمه واحقيته في اجراء المقاصة من عدمه

1. **رأي الطرف الأول:** لم يحدد الطرف الأول بشكل واضح وفقا للعقود ما هية اخلالات الطرف الثاني وان ما أثاره الطرف الأول هي شكوكا لا تستند الى مستندات ثابتة كما أسلفنا.
2. **رأي الطرف الثاني:** انه التزم بالعقد وقام بتوريد الكميات حسب العقد وبالآلية المتفق عليها وحصل على كافة المستندات الموقعة من الطرف الأول على صحة التوريد في حينه.

والخبرة ترى ان الطرف الثاني بالتزاماته ولم يقدم الطرف الأول مستندات له وزنها في الخصومة بالمقارنة مع المستندات التي قدمها الطرف الثاني. وترى الخبرة ان احجام الطرف الأول عن سداد كاملا

مطالبات الطرف الثاني وتأخره عن السداد بالحجج المطروحة في النزاع امام الخبرة لتبدي رأيها ليس مبررا وكان يتحتم على الطرف الأول ان يسدد الألتزامات المالية وفقا للعقد. كما ان العقد لا يمنح الصلاحية للطرف الأول ان يجري اي مقاصة. اما بخصوص الدفعات المستحقة للطرف الثاني فقد اشار العقد في البند السابع ان الطرف الثاني يسلم فواتيره كل 15 يوما الى الطرف الأول ويتم السداد خلال 45 يوما. وقد حدد البند السابع (ب) التالي:

b)Payments shall be made in full, without set-off, counterclaim, deduction and/or discount, free of bank charges. Any delay in undisputed payments shall entitle either party to interest at the rate of 7 percent per annum for the due amount only beyond the 70 days. Annual basis or any part thereof both parties take into account a courtesy period of ten (10) working days.

حيث اشار البند الى انه لايجوز للطرف الأول بعمل اي خصومات او مقاصات لأي دفعات مستحقة. أي ان الأصل ان يتم الدفع عند تقديم الفاتورة وما يفيد توريد الكمية المتفق عليها وفقا للمواصفات المتفق عليها. وفي تلك الحالة يتوجب على الطرف الأول السداد خلال 45 من استلام الفاتورة الصحيحة. وفي حال وجود خطأ في الفاتورة فأنه يتم ارجاع الفاتورة للتصحيح الى حين تسليم الفاتورة الصحيحة وحينها تبدأ فترة 45 يوما للسداد. وانه في حال تأخير الطرف الأول في السداج فأن الطرف الثاني يتسحق 7% فائدة سنوية على المبالغ المتأخرة وبعد مرور سبعين يوما من تاريخ الفاتورة الصحيحة.

12- قرار الخبير النهائي:

<u>بعد دراسة كافة المستندات المقدمة من الطرفين والأستماع اليهما والأنتقال للمعاينة وفق محاضر الأجتماعات المرفقة، فان رأينا النهائي هو على النحو التالي:</u>

أ. كافة نقاط النزاع التي أثارها الطرف الأول كأسباب لعدم سداد مستحقات الطرف الثاني المتبقية وفق العقد الموقع بينهما في 2014/5/10 غير مبررة

من الناحية الفنية والتعاقدية. وانه يتوجب على الطرف الأول سداد كافة المبالغ المتأخرة للطرف الثاني وفق العقد المذكور.

ب. ان الخلل في كفاءة المحطة التبريدية المؤقتة هي ليست من مسئوليات الطرف الثاني من الناحية التعاقدية وانما تقع المسئولية بين الطرف الأول وشركة ..... .

ت. انه كان يتوجب على الطرف الأول مساءلة شركة ..... عن سبب عدم تحقيق الكفاءة المتفق عليها ولكن الخبرة لم تجد في المستندات المقدمة لها ما يثبت ذلك. كما لم تقدم شركة ..... ما يثبت اعلامها الطرف الأول عن وجود زيادة في استهلاك الديزل وفقا للوارد في العقد بين الطرف الأول وشركة ..... .

ث. ان الخبرة لا تستطيع ان تجزم بصحة التقارير اليومية الصادرة من شركة ..... المتعلقة باستهلاك الديزل ويتوجب على الطرف الأول بحث الموضوع بالتفصيل مع الشركة للوصول الى حقيقة التصرف بالديزل المستلم من الطرف الثاني.

ج. ان الطرف الثاني لم يطالب بالفائدة القانونية التي يتيحها له العقد في حال تأخر الطرف الأول عن السداد.

ح. انه كان يتوجب على الطرف الأول بحث كفاءة المحطة التبريدية المؤقتة اولا بأولا وعدم الأنتظار حتى نهاية السنة تقليلا للخسائر وبما يتيحه العقد بين الطرف الأول وشركة ..... .

الخبير: محمد سليمان حسين محمد المرزوقي